رؤية استراتيجية
إنهيار أسعار النّفط... حرب كبرى غير معلنة

أ. د. كامـل وزنـة*
الجامعة اللبنانية

* باحث وأكاديمي من لبنان ـ أستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية.

مقدمة

بعد سنوات عدة من الارتفاع في أسعار النفط، ومع اقتراب حصول أحداث مهمة على الساحة الدولية: أهمها هزيمة الولايات المتحدة في افغانستان وهي الهزيمة الثانية في بواكير هذا القرن بعد هزيمتها في العراق، وقرب الوصول إلى حلّ لأزمة الملف النووي الايراني، بجانب استعصاء اسقاط النظام السوري من قبل الولايات المتحدة وحلفائها ولا سيّما السعودية ـ تركيا ـ قطر)، ثُمَّ ثبات موقف خط الممانعة لمشروعاتها في المنطقة المتمثل بروسيا ـ إيران ـ حزب الله، وبإزاء هذا ذهب الحليفان (الولايات المتحدة والسعودية) إلى استراتيجية استخدام النفط لإضعاف الخصوم من أجل جلبهم قسراً إلى بيت الطاعة عن طريق الخفض الدراماتيكي لأسعار النفط، وهو ما اندفعت إليه السعودية تحت ضغط الثأرية الصحراوية من الخصوم، ولا سيّما إيران التي لم تعد تسمح للسعودية بنسج خيوط اللعب في المنطقة بأموال النفط والفكر المتطرف، وروسيا التي لم يستطع (بندر) ويحلو للأمريكان تسميته (بندر بوش)، أن يقنعها بالعدول عن دعمها لنظام بشار الاسد، مقابل تقديم رشوة استيراد الاسلحة منها، فاشتدَّ غيضُها لتعلنها حرباً بالنفط وعن طريقه، لنزع ممكنات القوة عن الاقتصادين (الروسي والإيراني) الخاضعين لعقوبات الولايات المتحدة وأوربا، إن ذلك حتماً هو فصل جديد من الحرب الباردة... الحرب العسكرية غير المعلنة.

أولاً: التراجع العالمي لأسعار النفط

شهدت أسعار النفط تراجعاً كبيراً. فقد انخفض سعر برميل النفط بنسبة

(50%) تقريباً في الستة أشهر الماضية، فمنظمة أوبك تواجه اليوم مشكلة كبرى نظراً لتدهور أسعار النفط، ولعدم تعاون أعضائها لتخفيض الإنتاج، ولمنافسة إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري والذي أغرق سوق النفط بكميات إضافية جديدة، فقد أنفقت الولايات المتحدة المليارات لاستخراج النفط والغاز الصخري، ولم يعد بإمكان منظمة أوبك تجاهل إنتاج الولايات المتحدة وغيرها من الدول للغاز والنفط الصخري.

السعودية المنتج الأكبر في دول أوبك يهمها انخفاض أسعار النفط للإضرار بمصالح خصومها السياسيين مثل إيران وروسيا وفنزويلا.

ويمكن للمراقب الاقتصادي، أن يلاحظ عدم قدرة منظمة أوبك على الحفاظ على سعر معقول لبرميل النفط. فقد أضحت هذه المنظمة القوية والمؤلفة من (12) دولة منتجة للنفط ومصدرة له، منقسمة على نفسها في أغلب الآحيان لا تتفق على تحديد سقف للإنتاج. فالسعودية المنتج الأكبر في دول أوبك يهمها انخفاض أسعار النفط للإضرار بمصالح خصومها السياسيين مثل إيران وروسيا وفنزويلا. حتى اتهمها المسؤولون الروس بأنها تخفض أسعار النفط لضرب الاقتصاد الروسي، ولتغيير النظام الذي يقوده الرئيس الروسي بوتين، باعتبار أن نصف ميزانية روسيا تعتمد على مبيعات الغاز والنفط.

وقد حذر ميخايل فرادوكوف رئيس الاستخبارات الخارجية الروسية من أن (موسكو على علم بالخطوات التي تقوم بها الولايات المتحدة لإزاحة الرئيس بوتين من السلطة). وقد أدى هذا الانهيار السريع في أسعار النفط إلى انهيار سعر صرف الروبل الروسي بالنسبة إلى الدولار إلى النصف[1]. وكان الرئيس بوتين قد تحدث في خطابه إلى الأمة بأنه يعرف بالتحديد من هم الرابحون من هذه المضاربات على الروبل الروسي، وأن الحكومة والبنك المركزي لديهم الإمكانيات والقدرة لمعاقبتهم، ولكنه يعرف أيضاً من المسؤول عن انهيار أسعار النفط وإن لم يصرح بذلك. وبرغم هذا الانخفاض في أسعار النفط وتأثيراته الكارثية على بعض دول الأوبك، فإن اجتماع فيينا لم يثمر عن أي اتفاق لتخفيض إنتاج النفط. حتى إن وزير النفط السعودي صرح بكل وضوح بأنه لو انخفض سعر برميل النفط إلى عشرين دولاراً فإن المملكة العربية السعودية لن تخفّض من إنتاجها. فالسعودية التي كانت عائداتها أكثر من 274 مليار دولار للعام 2014، مستعدة أن تخسر نصف عائداتها من إنتاج النفط مقابل تركيع خصومها. وإذا استمر

(1) West behind falling ruble, oil prices- Russian spy chief, December 05, 2014

فالسعودية التي كانت عائداتها أكثر مَنْ 274 مليار دولار للعام 2014، مستعدة أن تخسر نصف عائداتها مَنْ إنتاج النفط مقابل تركيع خصومها.

الانخفاض أكثر فقد تخسر السعودية ما يقارب 140 مليار دولار من ثمن مبيعاتها من إنتاج النفط[2].

Saudi Arabia sees oil prices (2) stabilizing around 60% a Barrel, OPEC's Biggest Oil Producer Isn't Likely to Push for Production Cuts as a Result SUMMER SAID, SARAH KENT and BENOIT FAUCON, Dec. 3, 2014 11:21 a.m. ET, THE WALL STREET JOURNAL.

الرسم البياني (1)

OPEC net oil export revenues expected to fall in 2014 and 2015

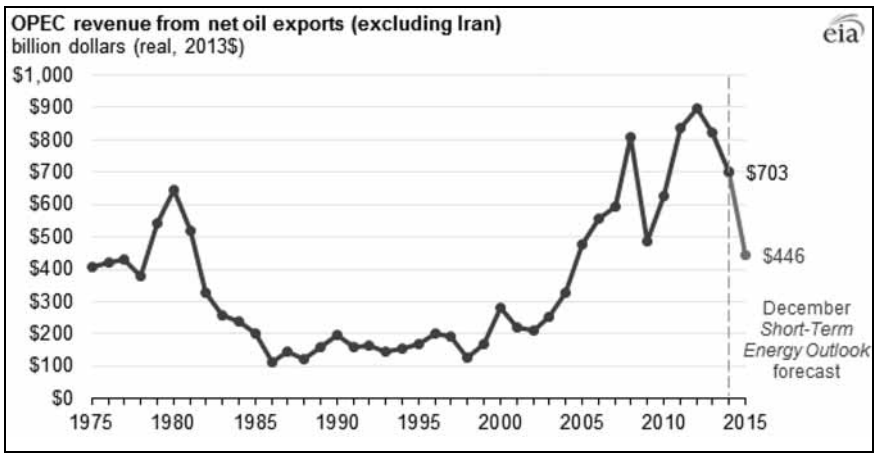

وفي سياق تصريحات وزير النفط السعودي، فإن هبوط أسعار النفط لا تتحمله دول منظمة أوبك فقط، والتي تنتج (38%) من الإنتاج العالمي، وإن أي تخفيض لإنتاج النفط يجب أن تشارك فيه الدول التي هي خارج منظمة أوبك أيضاً. فقبيل اجتماع اوبك في فيينا رفضت روسيا أن تخفض إنتاجها، ورفضت المكسيك أيضاً تخفيض إنتاجها بنحو (500) ألف برميل يومياً، على أساس أن الفائض الموجود في الأسواق لا يتخطى المليوني برميل يومياً. وقد نقل عن وزير النفط السعودي قوله: (إنه من الأفضل لنا أن نتحمل أعباء انخفاض أسعار النفط، بدلاً من خسارة حصتنا في الأسواق على المدى الطويل). وعدَّ أن الأسواق سوف تستقر في النهاية لصالح السعودية. والواقع هو أن الانخفاض في أسعار النفط له أسباب سياسية أيضاً، فالقول هو للوزير السعودي ولكن بتأثير وتخطيط واضح من الإدارة الأمريكية، وبتحريض من بعض الدول الأوروبية المستفيدة من انخفاض أسعار النفط. (الرسم البياني 2)

ونتساءل هل يمكن لدول الخليج أن تتحمل خسارة نصف دخلها من النفط على المدى الطويل؟ وكم تستطيع دول أوبك أن تتحمل هذا الضغط السعودي، بعدم تخفيض الإنتاج دون 30 مليون برميل يومياً؟ فمبيعات أوبك

الرسم البياني (2)

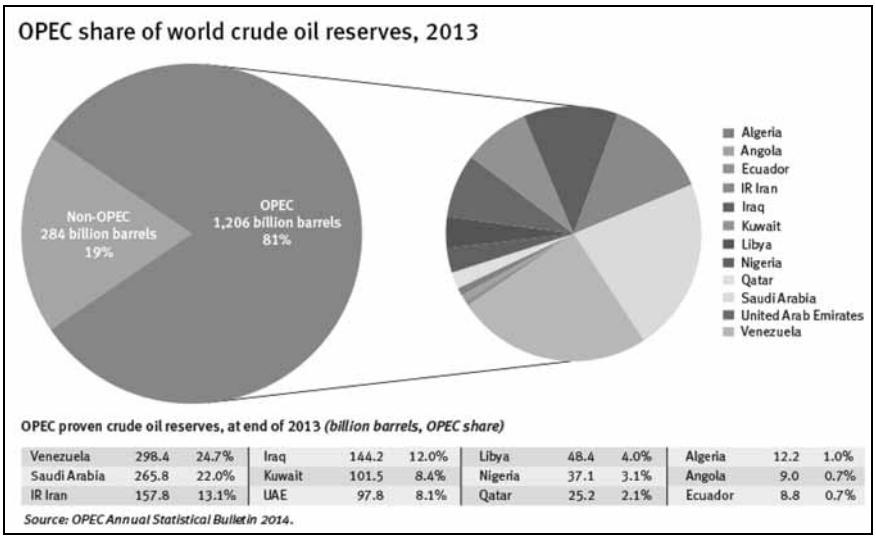

OPEC proven crude oil reserves, at end of 2013 ***(billion barrels, OPEC share)***

Venezuela	298.4	24.7%	Iraq	144.2	12.0%	Libya	48.4	4.0%	Algeria	12.2	1.0%
Saudi Arabia	265.8	22.0%	Kuwait	101.5	8.4%	Nigeria	37.1	3.1%	Angola	9.0	0.7%
IR Iran	157.8	13.1%	UAE	97.8	8.1%	Qatar	25.2	2.1%	Ecuador	8.8	0.7%

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 2014.

According to current estimates, almost 81% of the world's proven oil reserves are located in OPEC Member Countries, with the bulk of OPEC oil reserves in the Middle East, amounting to 66% of the OPEC total.

OPEC Member Countries have made significant additions to their oil reserves in recent years, for example, by adopting best practices in the industry, realizing intensive explorations and enhancing recoveries. As a result, OPEC's proven oil reserves currently stand at 1,206.17 billion barrels.

بلغت (800) مليار دولار في العام 2014، وقد تنخفض إلى النصف إذا استمرت الأسعار على ما هي عليه اليوم.. فالدول الخليجية تمتلك صناديق سيادية تقدر ب (1,7) ترليون دولار، تستطيع بها أن تتحمل بعضها آثار انخفاض سعر برميل النفط على المدى القصير، لكنها قد تواجه تحديات اجتماعية وتنموية وأمنية، فضلاً عن المخاوف من التدهور الاقتصادي، إذا استمرت أسعار النفط بالهبوط على أساس أن البورصات العربية مرتبطة بشكل كبير بأسعار النفط.

وكانت أسعار البورصات العربية قد شهدت هبوطاً بقيمة 64 مليار دولار، وكلما انخفض سعر برميل النفط انخفضت قيمة الأسهم في دول الخليج، فهذه الدول تعتمد بتركيبتها الاقتصادية بنسب كبيرة على عائدات النفط لتأمين معيشة مواطنيها. لأن هذه الشعوب تعودت أن تحصل على الدعم الحكومي وبالأخص الطبقة المتوسطة، فإن أي ايقاف للدعم المباشر قد يهدد أمن هذه الدول واستقرارها، ذلك أن الربيع العربي لم يشمل هذه الدول بسبب هذه

هذه الدول الخليجية قد تكون أمام مغامرة في عدم قراءة التصلب في موقفها المتجاهل لأضرار هبوط أسعار النفط.

الدول من مئات المليارات لإرضاء الطبقة الفقيرة ومنعها من الخروج على ملوكها وأمرائها. إن هذه الدول الخليجية قد تكون أمام مغامرة في عدم قراءة التصلب في موقفها المتجاهل لأضرار هبوط أسعار النفط، مما يحرمها من مئات المليارات التي تستخدم في إعادة تركيب هيكليّة نظامها الريعي ولتطوير اقتصادها. رد على ذلك أن دول الخليج ليست بالمستوى نفسه من الغنى والثروة. فالبحرين لا تنتج كميات كبيرة من النفط، ولا تمتلك مدخرات كبيرة كالسعودية والإمارات، وفيها مشاكل اجتماعية واقتصادية وأمنية، وكذلك العراق، فمع أنه ليس من دول مجلس التعاون الخليجي، لكنّه يقع على الخليج ويعاني من حروب الإرهاب على أراضيه، ويتأثر اقتصاده كثيراً بأسعار النفط.

ثانياً: روسيا ومبدأ المؤامرة

إنَّ مبدأ المؤامرة التي ادعته روسيا قد يضع دول الخليج في مواجهة مفتوحة مع دولة كبرى، تمتلك جيوشاً وأساطيل وحاملات طائرات وصواريخ باليستية عابرة للقارات وأسلحة نووية فتاكة، ونتساءل هل يمكن لأمريكا ودول الخليج أن تضغط على الرئيس الروسي بوتين، وفعلت مع سلفه غورباتشوف. فقد أعلنت روسيا أن انخفاض أسعار النفط مع العقوبات الغربية التي فرضت عليها بسبب أزمة أوكرانيا قد تكلف الاقتصاد الروسي ما يقارب (130) مليار دولار في العام، أي ما يساوي (7%) من الاقتصاد الروسي. وبحسب تصريحات وزير المالية الروسي «إننا نخسر ما يقارب الأربعين مليار دولار بسبب العقوبات المتعلقة بالسياسة، وأننا نخسر نحو (90 ـ 100) مليار مع هبوط أسعار النفط بمعدل (30 %)».

إن الخسارة اليوم قد تفاقمت إلى أكثر من ذلك، مع هبوط أسعار النفط إلى ما يقارب (55%). فتصريحات الرئيس بوتين كانت واضحة بأن الاقتصاد الروسي دخل مرحلة الركود الاقتصادي وبحاجة لأكثر من عامين للتعافي. إن الرئيس بوتين ومنذ قدومه إلى السلطة استطاع إعادة الثقة والعافية إلى الاقتصاد الروسي بأقل من عقد، وأن يضع روسيا على خارطة العالم الاقتصادي، بحيث أصبح ناتجها القومي المحلي (2) ترليون دولار

هل يمكن لأمريكا ودول الخليج أن تضغط على الرئيس الروسي بوتين، وفعلت مع سلفه غورباتشوف.

بعدما كانت روسيا على حافة الإفلاس في العام 2000. وكانت في ذلك الوقت تمد يدها إلى المؤسسات الدولية الدائنة، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

هل ستسمح روسيا لدول بالتآمر عليها لكي يدمروا اقتصادها من دون أي محاسبة أو عقاب؟ إن الحرب الباردة الجديدة مع روسيا قد بدأت في الأقل.

لهذا هل ستسمح روسيا لدول بالتآمر عليها لكي يدمروا اقتصادها من دون أي محاسبة أو عقاب؟ إن الحرب الباردة الجديدة مع روسيا قد بدأت في الأقل، هذا ما اعتقده مرشّح الرئاسة الأمريكية السّابق وعضو الكونغرس الحالي «رون بول»، خاصّةً بعدما صوّت الكونغرس الأميركي بالأكثريّة لفرض عقوبات اقتصادية جديدة على روسيا. وقد حذّر رون بول بأن: «العيون يجب أن تبقى مفتوحة وحذرة من أعضاء الكونغرس الذين صوّتوا لأخذنا إلى مكان قريب للحرب مع روسيا»[3].

فهل يعني هذا اليوم أن هذا التّراجع في أسعار النفط والحصار الاقتصادي سوف يدخل العالم في تداعيات سياسيّة واقتصادية وأمنيّة. والمؤكّد أن روسيا لن تسمح بانهيار اقتصادها وكان الحال في عام 1998، عندما انخفض سعر برميل النّفط إلى ما يقارب العشر دولارات. ويذكر أن رئيس لجنة العلاقات الخارجيّة في مجلس الشّيوخ الأميركي «بوب كروكر» قد عدّ أن الرئيس بوتين لن يُسمح له أن ينجح في عدوانيّته، ويجب أن يدفع ثمناً باهظاً حتّى يُغيّر مساره»[4]، والرؤيا الأميركيّة هي سياسة الإطباق حتّى الانهيار، ولكن من دون الانهيار الكامل كي لا تتزعزع روسيا وتفقد المنطقة استقرارها. فالرّئيس بوتن عندما يتّخذ القرار يتخذه عن سابق دراسة وتصميم ويكون مقتنعاً بأنه على حقّ، وهذا ما أعلنه عندما ضمّ جزيرة القرم بوصفه قراراً استراتيجيّاً، وهو لن يسمح لأحد بعزل روسيا على السّاحة الدّوليّة. فقد قال الرّئيس بوتين: " إنا لا أتّخذُ قراراً اعتباطياً وخاصّة إذا كان للقرار تداعياته، فإنني لا أتخذه، وإذا لم أستطع أن أرى العواقب فأنا أفضّل أن أنتظر»[5].

(3) Russia puts losses from sanctions, cheaper oil at up to 140$ billion per year. (Reporting by Elena Fabrichnaya; Writing by Jason Bush and Alexander Winning; Editing by Kevin Liffey), Moscow, Mon, Nov 24, 2014 8:28 am, Reuters.

(4) Ron Paul, House Chooses New Cold War With Russia, Sunday December 7, 2014, Ron Paul Institute For PEACE AND PROSPERITY,

(5) Why Bob Corker is the senator to watch in 2015, George F. Will Opinion writer, January 2 7:29 pm.

رئيس لجنة العلاقات الخارجيّة في مجلس الشّيوخ الأميركي "بوب كروكر" قد عدّ أن الرئيس بوتين لن يُسمح له أن ينجح في عدوانيّته، ويجب أن يدفع ثمناً باهظاً حتّى يُغيّر مساره.

فبعد عشرة أشهر من تدنّي العلاقات بين الغرب وروسيا منذ الحرب الباردة، ساهم انهيار سعر برميل النّفط في إحداث فجوة عميقة ومؤلمة أكثر تأثيراً من العقوبات التي فرضها الغرب على الاقتصاد الرّوسي. ويعرف الرئيس بوتين تماماً بأن العبث بالاقتصاد الروسي يمثّل لعبة الموت التي استخدمتها الولايات المتّحدة والمملكة العربيّة السّعوديّة،

والتي أدت إلى انهيار الاتحاد السّوفياتي سابقاً بحيث أن الرئيس السابق «رونالد ريغان» كان يعرف أن النّفط هو كلّ ما كان يمتلكه الاتحاد السّوفياتي للبيع، فالصواريخ العابرة للقارات والأسلحة النّوويّة لا يمكن بيعها. فلذلك طلب الرئيس ريغان من السّعوديين أن يغرقوا الأسواق بالنّفط الرّخيص[6].

وهذا ما كتبه مايكل ريغان ابن الرئيس السابق في مقالة صحافيّة لمجلة: «تاون هول». كتب مايكل ريغان: (عندما كان النفط هو مصدر ثروة الكرملين استطاع أبي أن يضغط على السعوديين لكي يغرقوا السوق بالنّفط الرّخيص». وهذا الانخفاض بسعر النّفط أدّى إلى تدنّي سعر الروبل الرّوسي، مما أسهم في انهيار الاتحاد السّوفياتي وإفلاسه. وعندما سأل «مايكل ريغان» الرّئيس غورباتشوف في وقت لاحق عن تلك المرحلة الصّعبة التي عاشها الاتحاد السّوفياتي، أجاب غورباتشوف «إن الدّولة الرّوسيّة كانت منهارة وأن نساءها لم يستطيعوا في ذلك الوقت حتّى شراء «الكولون النّسائي!». فهذا الحديث ليس بغريب على رجل الاستخبارات السّابق بوتين، والذي صرّح لوكالة تاس الرّوسيّة: (الكثيرون يقولون أن انخفاض أسعار النّفط سببه العلاقات بين المنتجين التّقليديين، وبالأخص بين المملكة العربيّة السّعوديّة والولايات المتّحدة، وهم يفعلون هذا بالتّحديد لضرب الاقتصاد الرّوسي، وسأل الرئيس بوتين: هل ستدمّرنا هذه العقوبات؟ معتبراً إنها قد تكون مؤثرة وليست قاتلة)[7].

يعرف الرئيس بوتين تماماً بأن العبث بالاقتصاد الروسي يمثّل لعبة الموت التي استخدمتها الولايات المتّحدة والمملكة العربيّة السّعوديّة.

الظاهر أن هذا الصراع ما بين روسيا والولايات المتّحدة قد يكون له أبعاد أكثر من أوكرانيا، ولا سيّما وأن الخلاف على الالتزام والتّقيّد بعدد من معاهدات التّسلح التي وُضعت قبل عقود لإبقاء السّلام بين هذه القوى النّوويّة. فالولايات المتحدة تتهم موسكو بأنها أخلّت في الأقل بخمس من هذه الاتفاقيات، وبالأخص المعاهدات المتعلّقة بالصواريخ العابرة للقارّات، والتي يبلغ مداها ما بين (3000 ـ 3400) ميل، والتي تحمل رؤوساً نووية أو تقليدية. هذه الصّواريخ التي كانت موجودة في أوروبا في زمن الاتحاد السّوفياتي السابق، وقد دُمِّر جزءٍ منها في اتفاقية وقعها الرئيس ريغان مع الزّعيم السّوفياتي غورباتشوف، فقد دمّرت أميركا (864) صاروخاً فيما دمّر الاتحاد السّوفياتي (1846) صاروخا حسبما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز.

(6) Putin says his Crimea annexation was strategic and Russia won't be isolated wpost, Michael Birnbaum, November 23, 2014.

(7) Putin, Petrolum and Pantyhose, Mickael Reagan, Mar 06, 2014, www. townhall. com.

من يقرأ التاريخ ويفهمه يعرف أن استعمال العقوبات الاقتصادية لإخضاع الشّعوب، قد يؤدّي إلى حروبٍ وأزمات قد لا نعرف كيف تبدأ ولا متى تنتهي.

وقد عدّت هذه الصّواريخ في غاية الخطورة، لأن باستطاعتها أن تصل إلى أهدافها في غضون عشر أو خمسة عشر دقيقة من دون أي إنذارات كافية. وتعتقد إدارة أوباما أن روسيا تعمل على بناء صواريخ عابرة للقارّات من جديد، وقد أثارت هذا الموضوع مع الرّوس في اجتماع عُقد في تمّوز 2014. إذ اتّهمت إدارة أوباما رسميّاً روسيا بأنها خالفت معاهدة الصّواريخ البالستيّة.

ومن يقرأ التاريخ ويفهمه يعرف أن استعمال العقوبات الاقتصادية لإخضاع الشّعوب، قد يؤدّي إلى حروبٍ وأزمات قد لا نعرف كيف تبدأ ولا متى تنتهي. وبالنّهاية فإن ضمّ جزيرة القرم إلى روسيا، لا يختلف كثيراً عن تدخّل أميركا ودول الخليج في سوريا وفي المنطقة العربيّة وعلى مساحة العالم. إنّ الرابح من هذا الانخفاض في أسعار النّفط قد يكون الدّول المستهلكة لمصادر الطّاقة، وعلى رأسها الولايات المتّحدة التي تستهلك ما يقارب 19 مليون برميل يوميّاً أو7 مليار برميل سنويّاً بحسب إحصاءات وكالة الطاقة الأمريكيّة[8].

(8) OP, Mickael Reagan, Mar 06, 2014.

ثالثاً: تحدّيات الغاز الصّخري

شكّل إنتاج الغاز والنّفط الصّخري تطوراً كبيراً في أسواق النّفط العالميّة، بعدما حققت الولايات المتّحدة نجاحاً كبيراً في تطوير واستخراج مصادر هذه الطّاقة الجديدة. وقد كانت الشّركات الصّغيرة والمتوسطة وراء زيادة الإنتاج الذي بلغ نحو(8,97) مليون برميل يوميّاً من النفط الصخري. وقد تحملت هذه الشركات أعباء ديون وقروض باهظة لتمويل استثماراتها في عمليّة التّنقيب والإنتاج، وقد بلغت قيمة الأموال المستثمرة في عمليّات التّنقيب في عام 2014 نحو(156) مليار دولار، بحسب تقرير شركة باركليز المتخصصّة بشؤون النّفط. وقد مثّل ذلك زيادة بنسبة (8,05%) عن ما أُنفق في العام السابق. ومعظم هذه الديون جمعت من أدوات ماليّة عالية الخطورة تُعرف بـ «junk bonds»، وقد بلغت قيمة التّمويل من هذه الأدوات الماليّة ذات المخاطر العالية، أكثر من تسعين مليار دولار في السّنوات الثّلاثة الماضية.

وقد توقّع كثيرون بأنّ سعر برميل النّفط يجب أن يقارب (70- 80) دولار،

حتّى تستطيع هذه الشّركات تسديد ديونها والحصول على أرباح. وإذا انخفضت الأسعار عن السّبعين دولار فإن نصف الشّركات التي تقوم بعمليّات التّنقيب عن النّفط الصّخري، سوف تتوقف لعدم وجود جدوى اقتصادية. أما إذا انخفضت الأسعار إلى حدود العشرين دولار، فسوف يكون ذلك قاتلاً لهذا القطاع الجديد من النفط الصخري.

ولكن كثيراً من المحللين الأمريكيين أفادوا بأن هذه الشّركات قد استطاعت تخفيض كلفة الإنتاج باستعمال تكنولوجيات جديدة، وأن زيادة الإنتاج والإنتاجيّة كان أهمّ معالم هذين العامين الماضيين: «وعلى سبيل المثال فإن كمّيات النّفط التي استخرجت من آبار النّفط الجديدة في تكساس، قد تضاعف إنتاجها منذ عام 2012 بحسب مصدر فدراليّ»[9].

أما مصادر شركة Conco Phillips فقد توقّعت أنه: (إذا انخفض سعر برميل النّفط دون الخمسين دولار، فسوف يتوقّف إنتاج الغاز الصّخري في الولايات المتّحدة بشكل كامل)[10].

فالسؤال الذي يطرح نفسه: هل يستطيع انخفاض الأسعار هذا أن يوقف عمليّة الإنفاق والتّنقيب عن الغاز والنّفط الصخري؟ أم إن حجم الإنفاق والاستثمارات الخاصّة التي بلغت أكثر من 500 مليار دولار[11] في السنوات الخمس الماضية، لإيجاد تكنولوجيا حديثة متقدّمة ذات تقنيّة عالية ستخفض كلفة الإنتاج، مما يعني أن الارباح لهذه الشّركات ستكون موجودة حتّى لو انخفضت الأسعار.

فعمليّات التنقيب ذات التّقنيّة العالية والتّنقيب الأفقي والهيدروليكي، فضلاً عن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لتحديد كيفيّة وضع المنصّات وإدارة عمليّات استخراج أكثر كفاءة. وبحسب مصادر إدارة الطاقة الأمريكية للمعلومات: فإن كمّيّات الغاز الصّخري التي استخرجت قد زادت بنسبة تزيد على (300%) في الأعوام الأربعة الماضية[12]. ومن الواضح أنه في الأعوام الأخيرة فإن تكنولوجيا جديدة قد تم تبنّيها واستخدامها. وهذا ما أدّى إلى زيادة إنتاج الولايات المتّحدة بأكثر من (3) ملايين برميل يوميّاً في الأعوام الأخيرة، والمكافأة ستكون أكبر إذا أصبحت هذه التّكنولوجيا مُعتمدة في كثير من المواقع في الولايات المتّحدة وبقية دول العالم.

(9) Falling oil prices hit Russia much harder than Western sanctions, Michael Birnbaum, December 2, 2014, www.washinghtonpost. com.

(10) A vital nuclear agreement, at Risk, THE EDITORIAL BOARD, JAN, 1 2015, New York Times.

(11) Energy Boom Can Withstand Steeper Oil-Price Drop, Some Smaller U.S. Producers Are Likely to Face Pinch From a More-Modest Decline, RUSSELL GOLD, ERIN AIL WORTH and BENOIT FAUCON, October 29, 2014. www. washinghtonpost. com.

(12) OP, RUSSELL GOLD, ERIN AIL WORTH and BENOIT FAUCON, October 29, 2014.

رابعاً: البيئة وتحديات الغاز الصخري

إن إنتاج النفط والغاز الصخري يجلب معه تحدّيات ومخاطر بيئيّة. فقد اعترضت عدد من الولايات الأميركية على التنقيب عن النفط والغاز الصخري لأنه يلوث البيئة، ويضر بالمياه الجوفية وقد يتسبب بحدوث هزات أرضية خفيفة. مع العلم أن استخراج الغاز الصخري يحتاج إلى كميات من المياه ويوجد جفاف ونقص في المياه في عدد من الولايات الأميركية. كذلك فإن بعض دول العالم قد منعت استخراج الغاز والنفط الصخري على أراضيها بسبب أضراره البيئية.

اعترضت عدد من الولايات الأميركية على التنقيب عن النفط والغاز الصخري لأنه يلوث البيئة، ويضر بالمياه الجوفية وقد يتسبب بحدوث هزات أرضية خفيفة.

ولكن بلدان أخرى تسعى لإنتاج الغاز الصخري برغم من مخاطرة البيئية. ففي أوروبا يمكن انتاج (500) ترليون قدم مكعب من الغاز الصخري، أي ما يكفي استهلاك أوروبا لخمس وعشرين سنة قادمة. «إن نمو السوق الفوري للغاز الطبيعي، وتطوير البنية التحتية للغاز السائل في أوروبا، ربما يساعد على تنويع مصادر الغاز الطبيعي، ويقلل من اعتماد أوروبا على الغاز الذي يسيطر عليه من قبل الروس.

وأخيراً فإن تطوير طاقة بديلة داخل أوروبا، كالطاقة المائية والطاقة من البحار والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الجيوحرارية، ربما يساعد في تنويع مصادر أوروبا من الطاقة». وفي دراسة أجرتها عام 2011 الهيئة الأميركية لمعلومات الطاقة، أظهرت أن احتياطات الغاز الصخري في العالم تفوق احتياطات الغاز الطبيعي. ولم يستخرج هذا الغاز سابقاً بسبب الكلفة المرتفعة لاستخراجه. ولكن التطور في تقنيات الحفر بالتكسير الهيدروليكي، وتقنيات الحفر الاتجاهي والحفر الأفقي، قد زاد من إنتاجية استخراج الغاز من الطبقات الطينية والصخرية .وتقدر وكالة المسح الجيولوجي الأميركي الكميات القابلة لاستخراج من الغاز في الولايات المتحدة بمئتي ترليون قدم مكعب، وهذه الكمية تكفي الولايات المتحدة مدّة عشر سنوات وتبلغ قيمتها ترليوني دولار تقريباً.

تقدر وكالة المسح الجيولوجي الأميركي الكميات القابلة لاستخراج من الغاز في الولايات المتحدة بمئتي ترليون قدم مكعب.

جدول (1)

الدّول العشرة الأولى التي تملك إمكانيات تقنيّة لاستخراج النفط الصّخري

مرتبة الدول في استخراج النفط الصخري	الدولة	نفط صخري (مليار برميل)
1	روسيا	75
2	الولايات المتحدة الأمريكية	58 (48)
3	الصين	32
4	الارجنتين	27
5	ليبيا	26
6	استراليا	18
7	فنزويلا	13
8	المكسيك	13
9	باكستان	9
10	الهند	9
المجموع العالمي		345 (335)

Source: Eurostat News Release on Public Debt-to-GDP Ratio in the Eurozone, July 2014, www.ec.europa.eu/eurostat

جدول (2)

مراتب الدّول العشرة الأولى التي تملك إمكانيات تقنيّة لاستخراج الغاز الصّخري

المرتبة	الدولة	غاز صخري (مليار برميل)
1	الصين	1،115
2	الارجنتين	802
3	الجزائر	707
4	الولايات المتحدة الأمريكية	665 (1،161)
5	كندا	573
6	المكسيك	545
7	استراليا	437
8	جنوب افريقيا	390
9	روسيا	285
10	البرازيل	245
المجموع العالمي		7،299 (7،299)

Source: The Impact of High and Growing Government Debt on Economic Growth: an Empirical Investigation for the Euro Area, Cristina Checherita-Westphal and Philipp Rother, European Central Bank, 2010 www.ecb.europa.eu

خامساً: تقديرات المنظمة الأمريكية للطاقة

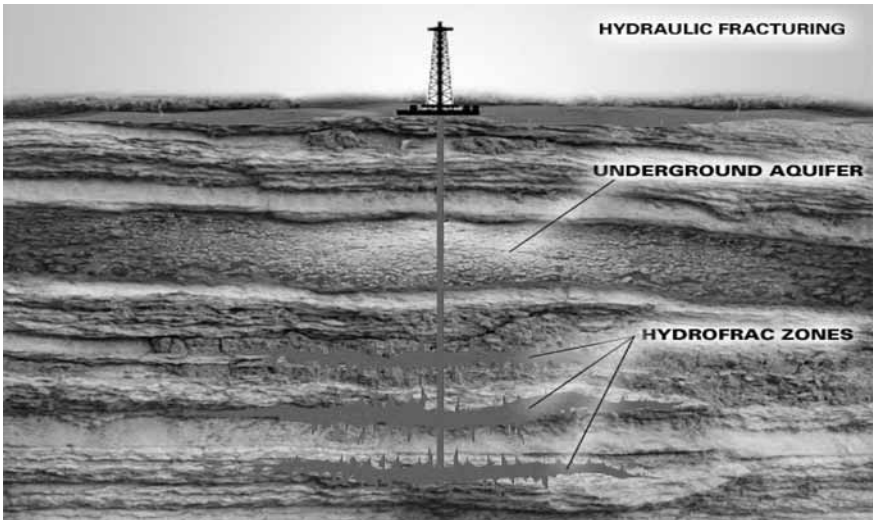

(صورة توضيحية لعمليات التكسير الهيدروليكي)

لكنّ تقنيات التكسير الهايدروليكية يمكن أن تتسبّب بمشاكل بيئية وأنشطة زلزالية. ومن المعروف أن تقنيات التكسير الهيدروليكي تعتمد على ضخّ كميات كبيرة من المياه إلى الطبقة الطينية تحت ضغط عالٍ لتُحدث انشطارات وتفسّخات في هذه الطبقة. هذه التفسّخات تؤمّن مسامات وأقنية للغاز تسمح باستخراجه. وعادةً تُخلط المياه المضخّة مع مستحضرات كيميائية وأتربة رملية لتيسير عملية الكسر وإبقاء الكسور المستحدثة مفتوحة في عملية استخراج الغاز. يُضخّ ما يتراوح ما بين (1,5 ـ 5) مليون غالون مياه في كلّ بئر وما يُقارب 15 ألف غالون من المستحضرات الكيميائية. وقد ثبت علمياً أن بعض هذه المستحضرات مضرّة بالبيئة. ويتمّ عادةً ضخّ هذه المياه إلى سطح الأرض للتخلّص منها بعد تنقيتها أو إعادة ضخّها إلى باطن الأرض إلى طبقات جوفية إذ يقل ضررهاّ.

أنّ عمليات التكسير الهيدروليكي تسبّبت بزيادة في الأنشطة الزلزالية. وقد سجّل ازدياد ملحوظ في نسبة الزلازل في الوسط الأميركي إذ تنشط عمليات التكسير.

وقد ثبت حديثاً أنّ عمليات التكسير الهيدروليكي تسبّبت بزيادة في الأنشطة الزلزالية. وقد سجّل ازدياد ملحوظ في نسبة الزلازل في الوسط الأميركي إذ تنشط عمليات التكسير، وحيث توجد تصدّعات وضعف في الطبقات الجيولوجية. لكنّ قوّة هذه الزلازل بقيت خفيفة نسبياً، إذ لا تتعدّى قوتها 4، 5 على قياس ريختر. ولكن يمكن أن

تسبّب عمليات التكسير بزلازل أقوى إذا كانت منطقة الحفر أضعف جيولوجياً، أو تعدّ من المناطق الناشطة زلزالياً.

وكانت إدارة حاكم ولاية نيويورك قد أصدرت قراراً منعت فيه عمليّات التّكسير الهيدروليكيّة، والذي يُعرف بالنّفط الصّخري بعدما خَلُص تقرير أعدّه مفوّض البيئة في الولاية «جوزيف مارتينيز» معتبراً انّ «عمليات التّكسير التي تتضمّن ضخ كمّيّات من المياه والرّمال والمواد الكيميّاويّة تُشكّل مخاطر كبيرة للغاية غير معروفة بالكامل». ويُشكّل هذا القرار هزيمة لشركات تعمل في مجال الطّاقة التي تحتفظ بعقود ايجار في الولاية، لكنها لم تتمكن إلى الآن من استخراج النّفط والغاز الصّخري. بالمقابل، كانت ولاية كاليفورنيا قد وضعت قيوداً أكثر تشدّد في كيفيّة استخدام طرق التّكسير الهيدروليكي. لكن هذا لا يعني أن عدداً من الولايات الأميركيّة وبالأخصّ في تكساس وجنوب ديكودا مكّنت الولايات المتّحدة من أن تبرز منتجاً رئيسياً للغاز الصّخري في السّنوات الخمسة الماضية، بحيث أصبح الغاز الصّخري بشكّل حوالي نصف إنتاج الولايات المتّحدة «من مجمل الغاز في العام 2013. "، وتحظى الولايات المتّحدة بشبكة أنابيب بين الولايات وداخلها يصل طولها 305 آلاف ميل. وتُعد هذه الشّبكات الأكثر تطوّراً في العالم، وهذا ما سهّل عمليّة صناعة الغاز الصّخري بهذه الطّريقة السّريعة، لكنّ الخبراء حذّروا من أن الولايات المتّحدة هي بحاجة إلى بناء مزيد من هذه الأنابيب من أجل منع حدوث عوائق في مراحل التّوزيع والتّسليم على المرحلة القصيرة والمتوسطة والنهائيّة. ويّذكر هنا أن الولايات المتّحدة قد استغرقت (عشرين عاماً) حتّى وصلت إلى المرحلة التي تجعل استخراج الغاز مجدياً تقنيّاً وتجاريّاً.

خَلُص تقرير أعدّه مفوّض البيئة في الولاية «جوزيف مارتينيز» معتبراً انّ «عمليات التّكسير التي تتضمّن ضخ كمّيّات من المياه والرّمال والمواد الكيميّاويّة تُشكّل مخاطر كبيرة للغاية غير معروفة بالكامل».

سادساً: أوبك ومكانتها العالميّة

تشكلّت منظّمة أوبك عام 1960 وهي عبارة عن تجمع مؤلّف من 12 دولة تمتلك إلى الآن أكبر احتياط من النفط في العالم. إذ يبلغ احتياطاتها (81%) من احتياط النفط العالمي، على حين يبلغ احتياط الدّول الأخرى المنتجة للنّفط (19%). وقد تمكّنت منظّمة أوبك في الأعوام الأخيرة أن تزيد من احتياطاتها عبر الاستثمارات الكبيرة وتطوير تكنولوجيا التّنقيب وتطوير

عمليات الاستخراج. ولديها احتياط بحسب مصادر المنظّمة يُقدّر ب (17، 1206) مليار برميل. على حين تُقدّر احتياطات الدّول الأخرى بنحو 284 مليار برميل. وعموماً تسيطر17 دولة على (90%) من منابع النّفط وتأتي في مقدّمتهم المكسيك وروسيا والولايات المتّحدة والصّين وبريطانيا والنرويج. أما دول أوبك فهي الجزائر وأنغولا والإكوادور وإيران والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا والسعوديّة، ودولة الإمارات العربيّة وفنزويلا.

الرسم البياني (3)

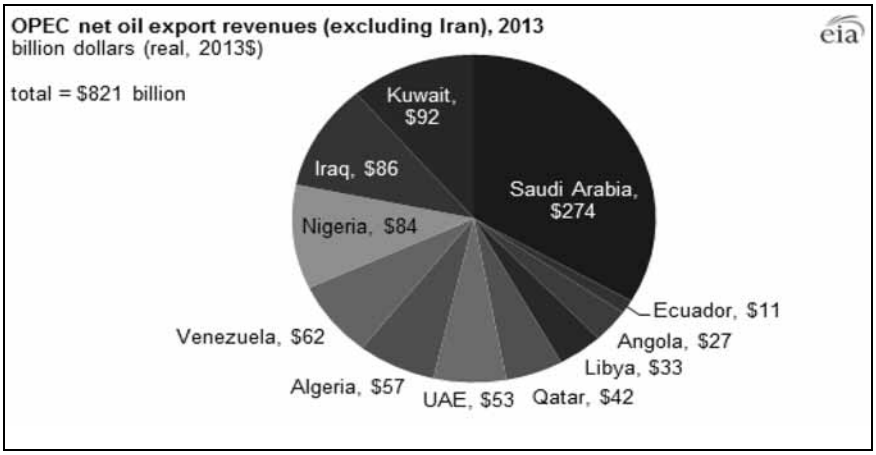

إن هذه الاحتياطات لدول أوبك وغيرها لا تشمل النّفط الصخري، فمنذ منتصف التّسعينات كانت منظّمة أوبك تنتجّ 50 بالمئة من إنتاج العالم، لكن هذه النّسبة قد بدأت بالانخفاض ومن المحتمل أن تصل إلى30 بالمئة في الأعوام القريبة القادمة. فالواضح أن الانقسام الحاد ضمن هذه المنظّمة قد أدّى إلى إضعاف وتراجع دورها في تحديد أسعار النّفط العالميّة. وقد اعتقد الكثيرون أن هذه السّلطة التي تملكها هذه الدّول لن تستمرّ في خلق التّوازن بين العرض والطّلب.

ويعتقد البعض بأن أوبك بمحافظتها على سعر برميل النّفط في السنوات السّتة الماضية قد وضعت البذور التي قامت بتدميرها، وبالأخص إذا سمحت أوبك للأسعار بأن تبقى على ما هي عليه. إن الارتفاع في أسعار النّفط هي واحدة من الأسباب التي دفعت بالاقتصاد العالميّ إلى الرّكود والتّعثّر، على أساس أن النّفط هو مادّة استهلاكية تُستخدم بشكل كبير في عمليّة الإنتاج والتّصنيع وتوليد الطّاقة وفي المواصلات.

الارتفاع في الأسعار قد شجّع شركات كبيرة على جلب استثمارات هائلة بمئات المليارات من الدّولارات للتّنقيب عن الغاز الصّخري.

هذا الارتفاع في الأسعار قد شجّع شركات كبيرة على جلب استثمارات هائلة بمئات المليارات من الدّولارات للتّنقيب عن الغاز الصّخري، والطلب من دولهم بتخطّي المخاطر البيئيّة التي شكّلت عائقاً للبدء في عمليّات التّنقيب. فمن المعتقد أن الاحتياط الموجود من النفط والغاز الصّخري قد يشكّل تحدّياً كبيراً لمنظّمة أوبك في الأقل في عقد من الزّمن بحسب الاحتياطات الموجودة والمصرّح عنها.

كانت وزيرة الخارجيّة الأميركية السّابقة ومرشّحة الرئاسة للعام 2008، قد صرّحت بأنه لن يُسمح لدول أوبك أن يكونوا دول احتكار، «يجتمعون فيما بينهم كلّ بضعة أشهر في مؤتمرٍ ليقرّروا ما هي الكمية التي سوف ينتجونها، وما هو السعر الذي سوف يفرضونه"، عدّت أن ذلك ليس بنظام السّوق إنما هو احتكار يجب أن ينتهي، فهو يخالف قوانين الاحتكار ويجب أخذ منظّمة أوبك للادعاء عليها أمام منظّمة التّجارة العالميّة[13].

(13) OP, RUSSELL GOLD, ERIN AIL WORTH and BENOIT FAUCON, October 29, 2014.

فليس من المتوقّع لشركات النّفط والغاز الأمريكية التي أغرقت نفسها بالمديونيّة وزادت حجم الاستدانة بأكثر من 55 بالمئة منذ 2010. لتصل إلى مئتي مليار دولار. (بحسب صحيفة الوال ستريت جورنال)[14] التوقف عن الإنتاج بسبب تقلب الأسعار، فإن هذه الشّركات سوف تستمرّ في عمليّات الاستخراج حتّى لو انخفض سّعر برميل النفط لأن خدمة الدّين هي كبيرة وباهظة، وأي تخلّف سيؤدّي إلى انهيارات كبيرة في البنوك والبورصات العالمية، وقد تعيد بالذاكرة إلى الأزمة العالميّة التي ضربت العالم عام 2008.

(14) Clinton: OPEC 'can no longer be a cartel, posted by Ben Smith, May 5, 2008, www.politico.com.

وعليه فإن منظّمة أوبك عن طريق تصريحات بعض مسؤوليها، وبالأخصّ وزير النّفط السّعودي الذي أعلن بأنه حتّى لو انخفض سعر برميل النّفط إلى 20 دولار، فهو لن يخفّض من إنتاج المملكة العربيّة السّعوديّة التي تمثّل ثلث إنتاج أوبك. إن تصريح وزير النفط السعودي عطّل أهميّة أوبك كقوّة اقتصادية قادرة على التّحكم والتّغيير على مستوى الاقتصاد العالميّ، وربما أصبح اليوم من المحتّم على الدّول النّفطيّة الأخرى من داخل أوبك وخارجها، أن تنعي هذه المنظّمة وتبدأ بإنشاء

إن تصريح وزير النفط السعودي عطّل أهميّة أوبك كقوّة اقتصادية قادرة على التّحكم والتّغيير على مستوى الاقتصاد العالميّ.

منظّمة جديدة، إذا أرادوا أن يكون للنّفط أي حيثيّة على مستوى الدّول وعلى مساحة العالم الاقتصادية.

سابعاً: الاقتصاد العالمي وتأثيره في أسعار النفط

إن التركيز على فائض العرض في أسواق النفط نتيجة ارتفاع الإنتاج في دول خارج منظمة أوبك، قد يعطي تفسيراً عن أسباب انخفاض الأسعار، ولكن سرعة انخفاض تلك الأسعار واستمرار انخفاضها للشهر الثاني على التوالي مؤشر حقيقي عن أن أحد الأسباب الجوهرية، لهذا الهبوط يكمن في ضعف الطلب نتيجة ضعف وأزمات اقتصادية في العديد من الدول المستوردة للنفط، ونتيجة تغيرات بنيوية طرأت على اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الدول المتقدمة، وفي طليعتها الدول المتقدمة في الاتحاد الأوربي.

أزمة الديون السيادية في اليونان والبرتغال، فضلاً عن إيطاليا وإسبانيا قد كان لها أثر بارز في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في العامين المنصرمين.

ومن الجدير بالذكر أن النمو الاقتصادي يحتاج إلى النفط لتشغيل القطاعات الإنتاجية كافة في الصناعة والمواصلات والنقل، فضلاً عن الزراعة. بطبيعة الحال فإن تباطؤ النمو الاقتصادي يؤدي إلى تراجع نمو الطلب على النفط مقارنةً بنمو العرض، فيخلق فجوة في السوق تضغط على النفط نزولاً[15]. فالرسم البياني الآتي يظهر اتساع تلك الفجوة في العامين المنصرمين نتيجة عدم إمكانية الطلب على مجاراة العرض.

(15) OP, Ben Smith, May 5.

ولعل أبرز أسباب تباطؤ الطلب تكمن في تراجع النمو الاقتصادي العالمي، بسبب تراجع النمو في الدول والمناطق الاقتصادية الكبرى في العالم، كالاتحاد الأوربي والصين واليابان فضلاً عن الولايات المتحدة الأميركية ويظهر الجدول التالي[16]:

(16) Why oil prices keep falling - and throwing the world into turmoil, posted by Brad Plumer, January 6, 2015, 7:40 a.m., www.vox.com

فلقد وصل مستوى استهلاك النفط في العام إلى مستويات العام فمنذ العام من أخذ مستوى الطلب في الاتحاد الأوربي بالتراجع التدريجي ليصل في العام إلى أدنى مستوياته في عاماً[17]. فهذا التراجع لم يساعد على امتصاص زيادة الإنتاج التي طرأت على السوق في السنوات القليلة الماضية. فمشكلة أوربا الاقتصادية منذ العام، والتي كادت أن تطيح بالمنظومة الأوروبية آنذاك بسبب أزمة الديون السيادية في اليونان والبرتغال، فضلاً عن إيطاليا وإسبانيا

(17) World Economic Outlook Database, October 2014 Edition, www.imf.org

جدول (3)
معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة والصين

% نسبة مئوية

Real GDP Growth	2012	2013	2014
China	7,7	7,7	7,4
Japan	1,5	1,5	0,9
Germany	0,9	0,5	1,4
France	0,3	0,3	0,4
Italy	(2,4)	(1,9)	(0,2)
Spain	(1,6)	(1,2)	1,3
USA	2,3	2,3	2,2
UK	0,3	1,7	3,2

Source: Why oil prices keep falling - and throwing the world into turmoil, posted by Brad Plumer, January 6, 2015, 7:40 a.m., www.vox.com

( ) الأرقام بين قوسين سالبة.

قد كان لها أثر بارز في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في العامين المنصرمين.

لقد كانت إعادة جدولة هذه القروض ودعم الترويكا الأوربية وصندوق النقد الدولي مسكنات لم تؤد سوى إلى تفاقم مشكلة أوربا الأساسية والتي تكمن في الانكماش الاقتصادي. فسياسة ضبط الإنفاق التي اعتمدها الاتحاد الأوربي أدخلت معظم دول الاتحاد الأوروبي في انكماش اقتصادي. فالاقتصاد الفرنسي لم يحقق نمواً يذكر في الأعوام الماضية بحيث بقيت نسبة النمو ما دون ال (-0,4%)، أما الاقتصاد الألماني الذي يشكل وحده أكثر من(20%) من حجم الاقتصاد الأوربي فعانى من نسب نمو سلبية في الربع الثاني والثالث من العام على حين لم يحقق أكثر من (0,5%) في أما الاقتصادات الهامشية كاليونان مثلاً فحققت نسبة نمو سلبية وصلت إلى (7%) في العام وحده.

من ناحيةٍ أخرى فإن هذا الانخفاض في الطلب يعكس تراجع حصة النفط من مزيج الطاقة لحساب الغاز ومصادر الطاقة المتجددة. ويعكس أيضاً التحسن الملحوظ التي طرأ من ناحية فعالية استهلاك الطاقة، إذ إن الاتحاد الأوربي يستهلك كميات أقل من النفط لإنتاج دولار إضافي من الناتج

المحلي. كذلك فإن تحول هذه الدول من دول صناعية إلى خدماتية قلل اعتمادها على النفط[18].

(18) Oil Demand: 20 Year Low and Slide Further, posted Friday January 11, 2014, 4:01 a.m., www.cnbc.com

بموازاة ذلك فإن الاقتصاد الصيني الذي هو ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة دخل منذ عامين في ما يعرف بـ (Middle Income Trap) (وهي مرحلة تباطؤ طبيعي للنمو الاقتصادي الناتج عن الارتفاع في مستويات الدخل)، والذي أدى إلى تراجع النمو في الصين إلى مستويات دون ال(-8)، مما أدى إلى تراجع نمو الطلب على النفط في الصين. فمنذ العام حين وصل نمو الطلب على النفط إلى (14%)، وقد أخذ نمو الطلب على النفط في الانخفاض ليصل إلى (4,4%) بين عامين و[19]. فالنمو الاقتصادي بلغ (7,7%) في العام و(7,4%) في، ومن المتوقع أن يصل في العام الحالي إلى (7)[19]. هذه النسب تعد ضعيفة خصوصاً إذا ما قورنت بالنسب التي فاقت (10%) على مدى عقدٍ من الزمن. أما الاقتصاد الياباني وهو من أكبر المستهلكين للنفط في العالم، فقد تعرض لنكسة جديدة في العام الفائت بالرغم من الآمال الكبيرة التي كانت ملقاة على رئيس الوزراء الياباني شينيزو آبي، الذي وعد بإخراج اليابان من أزمتها الاقتصادية المتمثلة بارتفاع الدين المحلي إلى الناتج المحلي وانخفاض نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات متدنية. فبعد تحسن الوضع الاقتصادي في اليابان في العام وتحقيق نمو يقارب (2%)، تراجع ليلامس (0,9%) في العام [20].

(19) Over the Hump for Oil Demand, posted by Christof Ruehl, January 14, 2015, www.ft.com

(20) China Country Analysis, 2014, www.eia.org

أما التغير الأهم في الولايات المتحدة في ما يخص الطلب على النفط فيكمن في التراجع الكبير في استيراد النفط على مدى الأعوام القليلة الماضية. فصافي استيراد النفط= (الانتاج- الاستهلاك) انخفض من (6,6) مليون برميل يومياً في العام إلى (5,5) مليون في لتصبح الصين المستورد الأول للنفط في العالم[21]. هذا التراجع ساهم في إيجاد فائض في سوق النفط ساهمت في زيادة المنافسة بين الدول المصدرة للنفط على الأسواق في آسيا.

(21) World Economic Outlook Database, October 2014 Edition, www.imf.org

أن أسباب انخفاض النمو الاقتصادي في العالم المتقدم وبالتحديد في أوربا واليابان مرتبط بارتفاع نسبة الدين العام للناتج المحلي في هذه الدول.

ومن الجدير ذكره أن أسباب انخفاض النمو الاقتصادي في العالم المتقدم وبالتحديد في أوربا واليابان مرتبط بارتفاع نسبة الدين العام للناتج المحلي في هذه الدول. ففي دراسة للمصرف المركزي الأوربي في العام، يتبين أنه هناك علاقة

غير خطية سلبية بين الدين العام للناتج المحلي وآفاق مستويات النمو الاقتصادي[22]. وبحسب الدراسة التي أخذت 12 دولة في الاتحاد الأوربي، يتبين أن الأثر السلبي على النمو يبدأ عندما تصل مستويات الدين العام إلى الناتج إلى مستويات (70-80%). والأثر السلبي يمر عبر انخفاض نسبة التوفير للقطاع الخاص، وانخفاض استثمارات القطاع العام فضلاً عن انخفاض الإنتاجية.

(22) World Economic Outlook Database, October 2014 Edition, www.imf.org

لن يكون هناك تغير كبير في خارطة الطلب على النفط من دون دخول دول جديدة في العالم في عملية النمو الاقتصادي المتسارع، وكان الحال في دول البريكس.

وإذا ما نظرنا إلى مستويات الدين العام إلى الناتج المحلي في تلك الدول سنجد أن معظمها يعاني من مرتفعة. فحتى في ألمانيا الدولة ذات الوضعية الاقتصادية الأفضل في أوربا فإن تلك النسبة تصل إلى ما يقارب الـ(-77%). أما في الدول الأخرى فتصل هذه النسبة إلى مستويات مقلقة وهو الحال في بلجيكا (105%)، وفرنسا واسبانيا (92)، وإيطاليا والبرتغال (128)، واليونان (175)[23].

(23) China Country Analysis, 2014, www.eia.org

بناءً عليه فإنه من الصعوبة توقع تحسن ملحوظ في مستويات النمو في العالم المتقدم في ظل نسب المديونية الحالية. ومن المهم الإشارة أن هذه النسب المرتفعة لها أسباب هيكلية مما يعني صعوبة انخفاضها دون القيام بإصلاحات جوهرية، لا يبدو أن حكومات تلك الدول لديها القدرة على الخوض فيها. وعليه لن يكون هناك تغير كبير في خارطة الطلب على النفط من دون دخول دول جديدة في العالم في عملية النمو الاقتصادي المتسارع، وكان الحال في دول البريكس.

الخاتمة

إنّ هذا الانخفاض في أسعار النّفط قد يستمرّ لفترة ليست بقصيرة في ظلّ غياب التّوافق السّياسي بين الدّول المنتجة والدّول المصدّرة مما سيحتّم مواجهة تحدّيات اقتصادية وعجز مالي، وربّما اضطرابات أمنيّة وعسكريّة تأخذ بهذا العالم إلى حقبة قد تكون أصعب وأدقّ من الحرب الباردة، وعلى الأخصّ إذا استمرّت بعض هذه الدّول في التّعنّت والتّصلّب في مواقفها والتي تكون في أغلبها مخالفة لمصالحها القوميّة الاستراتيجيّة على مستوى التّنمية والازدهار الاقتصادي.

إن لعبة انخفاض أسعار النّفط قد أدخلت العالم في دوّامة صراعات، ربما عرفنا كيف بدأت، ولكننا لا نعلم كيف تنتهي.

ما لم يتم أدراكه من قبل السعودية والولايات المتحدة، هو إن استمرار انتاج النفط والغاز الصخري في ظل تهاوي أسعار النفط، سيعرض الشركات النفطية الأميركية بخاصة إلى خسارات كبيرة وعدم القدرة على سداد ديونها، وهو ما سيعرض البنوك والمصارف الممولة للاستثمارات إلى انهيارات كبيرة وهو ما سيعني أزمة مالية كبيرة لن تتجاوز عام 2016، والتي ستطال الاقتصاد العالمي برمته، وعندئذ يمكن للعالم أن يحاسب السعودية والولايات المتحدة عن مسؤوليتها في إلحاق الضرر الاقتصاد العالمي (**رئيس التحرير**).